اللجنة العامة في اجتماعها برئاسة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر :

نرفض شخصنة القضايا الوطنية ونعتبره إفلاساً سياسياً

■ قالت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام: إن أية رؤية يقدمها أي طرف سياسي في المعارضة أمر لا يخص المؤتمر الشعبي العام بل يخص تلك الأطراف، وينبغي لكل حزب أن يسعى لنيل ثقة الناخبين عبر صناديق الاقتراع أولاً، ومن ثم يعمل على ترجمة رؤيته من خلال وجوده في المؤسسات الدستورية وعلى ضوء ما يناله من ثقة الشعب.

جاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الدوري للجنة العامة للمؤتمر الشعبي الاربعاء برئاسة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

ووقفت اللجنة العامة خلال اجتماعها أمام جملة من القضايا السياسية والمستجدات على الساحة الوطنية، واتخذت إزاءها عدداً من القرارات المهمة التي من شأنها تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي للأجهزة التنظيمية والسياسية ومواجهة التحديات الراهنة.

وكانت اللجنة العامة وقفت على مدى اجتماعين متتاليين خلال الأسبوعين الماضيين أمام مشروع الرؤية الوطنية للتحديث والإصلاحات الشاملة المقدمة من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، والتي تضمنت أربعة محاور تتعلق بسمات المرحلة وطبيعة الصراعات القائمة ومنظومة الحكم الجيد والإدارة الرشيدة علاوة على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والمؤسسية ومكافحة الفساد وتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ووضع التشريعات المنظمة لذلك، بالإضافة إلى ما تضمنه مشروع الرؤية من تصورات حول موضوع التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي والحكم المحلي الواسع الصلاحيات لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية وتعزيز الممارسة الديمقراطية، وعلى ضوء ما أفرزته مؤتمرات المجالس المحلية في محافظات الجمهورية.

كما أكدت الرؤية على حرص المؤتمر التمسك والالتزام بتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، الموقع مع أحزاب اللقاء المشترك.

وقد طالبت اللجنة العامة في اجتماعها الاربعاء أحزاب اللقاء المشترك الالتزام بتنفيذ الاتفاق وعدم الالتفاف عليه، منوهة إلى أن الرؤية المقدمة من المؤتمر سوف تخضع للحوار تحت مظلة المؤسسات الدستورية، وبمشاركة كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية.

وأشارت اللجنة بأن شخصنة القضايا الوطنية أمر مؤسف وغير مقبول، ويعبر عن حالة إفلاس سياسي، وإفرازات لأحقاد شخصية، مؤكدة بأن المؤتمر الشعبي العام سيظل دوما حريصا على الحوار لمعالجة كافة القضايا الوطنية بعيدا عن المكايدات السياسية الهدامة والضارة بالمصلحة الوطنية.

وأشادت اللجنة العامة بالبطولات التي يسطرها أبطال القوات المسلحة والأمن وإلى جانبهم المواطنون الشرفاء في مواجهة عناصر التخريب والإرهاب والتمرد الخارجة على النظام والقانون وإخماد الفتنة التي أشعلتها تلك العناصر في محافظة صعدة.

كما نوهت بقوافل الدعم الشعبي المقدمة من أبناء شعبنا للتعبير عن تضامنهم ومساندتهم ووقوفهم إلى جانب إخوانهم النازحين جراء الفتنة التي أشعلتها عناصر التخريب والتمرد ودعم المقاتلين من أبناء القوات المسلحة والأمن وهم يقومون بواجبهم الوطني من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

كما ناقشت اللجنة العامة العديد من القضايا المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت إزاءها القرارات المناسبة.□

رؤية المؤتمر واحزاب التحالف للاصلاحات الشاملة ستخضع للحوار تحت مظلة المؤسسات الدستورية

نثمن عالياً بطولات القوات المسلحة والامن في مواجهة عناصر الارهاب في صعدة

في أمسية رمضانية موسعة بفرع أمانة العاصمة

الارياني: يجب ان تقطع قرون الشيطان التي ترفع السلاح ضد الدولة

▷ أكد الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية.. أن المؤتمر سيواصل تجهيزاته لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجراؤها في إبريل ٢٠١١م وفقاً لما نص عليه اتفاق فبراير ٢٠٠٨م.. سواءً بحضور الأحزاب الموقعة على الاتفاق في تكتل المشترك أو بدونها..!

صنعاء- بليغ الحطابي

وأضاف: أن المؤتمر وواجباته الوطنية كحزب حاكم لايستطيع التقاعس عن مسؤولياته الدستورية.. كون الانتخابات حقاً لكل فرد في المجتمع وليس للأحزاب فقط.

ولفت في كلمته بالأمسية الرمضانية التي أقامها فرع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة الجمعة إلى التعديلات الدستورية التي ستجرى متزامنة مع الاستحقاق القادم للانتخابات البرلمانية ٢٠١١م.. ستنقل البلاد إلى آفاق واسعة..

متوقعاً أن اليمن ستشهد العام ٢٠١٢م بعد التعديلات المنتظرة تطبيق أرقى وأفضل نظام حكم محلي واسع الصلاحيات على المستوى الاقليمي..

النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام د.عبدالكريم الإرياني تطرق في سياق حديثه إلى الأحداث في صعدة والتطاول اللاشرعي لعناصر التمرد الخارجة على القانون والدستور.. مبيناً أن مايحدث في مناطق محافظة صعدة عبارة عن ظهور لرأس الشيطان.. لذا فإن أي رأس من رؤوس الشيطان يجب أن يقطع وعناصره التي ترفع السلاح في وجه الدولة، وتتحدى الأنظمة والقوانين.

منوهاً إلى أن مثل أولئك لم ولن يستطيعوا مهما طال تحديهم وبلغت مكابرتهم وتعنتهم أن يستمروا في مواجهة الدولة..

وعدّهم الدكتور الإرياني كالذين كابروا في السبعينيات والثمانينيات حين كانت تعرض عليهم الحلول والمقترحات وتجرى معهم الحوارات بينما كانوا يكابرون وظلوا في مواقفهم اللاوطنية حتى استسلموا لشرعية الدولة وقوانينها ونظامها الدستوري.. وفقدوا كل ما أعطي لهم أو عرض عليهم من حلول..

وتمنى الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر المستشار السياسي لرئيس الجمهورية بأن يستمر المتمردون في المكابرة حتى يفقدوا لغة التسامح للقيادة السياسية وجنوحها للسلم والنقاط الست حينها، كما أكد الإرياني أنهم لن يجدوا إلاّ صوت القانون والدستور دون غيره..

وانتقد الدكتور الإرياني مواقف أحزاب «اللقاء المشترك» وتنكرها وإنكارها للوحدة والنظام الجمهوري والديمقراطية..

وقال: لو لم تكن هناك شرعية دستورية ودولة لما كانوا هم أنفسهم موجودين.. مؤكداً أن الشرعية الدستورية هي التي ثبتت واعطتهم فرصة لاطلاق تقولاتهم، وأن كل ما قيل ويقال ماهو إلاّ حقد وكراهية.. واعتبر الدكتور الإرياني أحزاب المشترك وقوى التمرد بصعدة على رأس شيطان واحد لايعترفون بشيء لهذا الوطن.. يكذبون ويكذبون حتى صدقوا أنفسهم.

وأكد النائب الثاني للمؤتمر أن الوطن الذي واجه أزمات ونكبات منذ ثورتي سبتمبر و١٤ أكتوبر المجيدتين وقيام دولة الوحدة وترسيخ دعائمها وهو ذاته اليوم الذي سيكون المنتصر على حثالة الردة والتمرد وسيظل هو المنتصر ابداً بأبنائه الوطنيين المخلصين.

مؤكداً أن القافلة تسير والنابحين ينبحون.. والوطن بأبنائه الشرفاء سيتصدى لكل التآمرات وكل من تسوّل له نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد..

مبيناً بأن هناك من يهدد أمن واستقرار الوطن، لكن مهما بلغت تلك التآمرات والاحقاد والضغائن ستكون إرادة الشعب هي المنتصرة..

● من جانبه اشار الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد إلى القصور في أداء المؤتمر الشعبي العام.. مؤكداً أن ذلك القصور بحاجة إلى معالجة للارتقاء بأداء المؤتمر ويحتاج إلى تغيير صورته حتى يكون عند مستوى المسؤولية التي ألقيت على كاهله «كحزب حاكم»..

وأضاف بأن المؤتمر جزء كبير من معادلة كبيرة في الوطن.. لذا فإن على أعضائه وجميع تكويناته في ربوع الوطن العمل على الارتقاء بأوضاعه.. مبيناً بأن مايحدث من مشاكل ما كان لها أن تحدث لولا القصور التنظيمي وضعف أداء المؤتمر وتخلي أعضائه عن دورهم المسؤول..

مشيراً إلى أن البلاد في مفترق طرق إما ان يستمر في نظامه الجمهوري الوحدوي الديمقراطي أو الانجرار وراء النزعات التي يريدها البعض وإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء..

موضحاً أن مايجري في بعض مناطق صعدة ومحافظات الجنوب هو سياسي لا علاقة له بالدين أو بالمذاهب..

وقال ليس هناك ما يمنع من تجدد المقاومة للدفاع عن الجمهورية والوحدة والثورة والديمقراطيةوتحقيق المزيد من المكاسب وخصوصاً في مجال الحريات والحقوق..

● إلى ذلك أجاب أمين العاصمة الأستاذ عبدالرحمن الأكوع عضو اللجنة العامة عن تساؤلات الحاضرين حول القضايا التي يواجهها أبناء العاصمة واحتياجاتهم من الخدمات والمشروعات الإنمائية..

متطرقاً إلى الإشكالات التنموية التي تواجهها أمانة العاصمة والمتمثلة في الكهرباء والمياه والسطو على الأراضي التي قال أنها معارك تخوضها قيادة أمانة العاصمة وتعمل جاهدة على وضع الحلول والمعالجات الناجعة لها..

وعلى صعيد دور أعضاء المؤتمر إزاء ما تشهده البلاد حالياً من تحديات ومخاطر قال الأخ الأكوع: إن دور أعضاء المؤتمر يتجلى في عملية التوعية والرد العملي على كل من يحاول أن يثير الفتن وزرع اليأس في عقول بعض الناس.. بالالتزام بالنظام والقانون والدفاع عنهما..

وكان المهندس جمال الخولاني رئيس فرع المؤتمر في أمانة العاصمة قد أكد في كلمته الترحيبية استعداد كافة المؤتمريين بالأمانة بالقيام بدور فاعل من أجل الانتصار للوطن وانجازاته التاريخية والوقوف ضد كل أصوات النشاز والتطرف التي تبغي الفوضى خدمة لمارب وأهداف خارجية..

واتسمت الأمسية بحضور كبير لمختلف الفعاليات بأمانة العاصمة.□

بن دغر: احداث التمرد تفرض تجدد المقاومة دفاعاً عن النظام الجمهوري

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف
Mshenaif@yahoo.coo

فساد مؤسسي

■ وأقصد به كافة انواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، والمالي والثقافي والإعلامي والاجتماعي.. لكن هل أصبح مثل هذا الفساد مؤسسياً ومنظماً؟.. وهل ندرك أنه إذا ما تركناه سيصبح من أكبر الاخطار التي تنذر بعواقب وخيمة؟..

بالمقابل الفساد كالماء حينما يتسلل بين الأصابع، لا لون له ولا رائحة.. ولا يمكن القبض عليه إلا وفق قواعد ونُظم مؤسسية ودلائل واضحة.. هنا يكون البدء باستكشافه من خلال منابعه لتجفيفها.. ومن هنا تبدأ الهيئات الرسمية والشعبية المعنية بمكافحة الفساد، ومسؤولياتها لتنفيذ مهامها بفاعلية..

وللإعلام السوي دوره المهم في إشاعة الثقافة الوطنية وكشف مكامن الفساد وتعرية رموزه، ليبدأ القضاء في تأدية واجبه في إطار الدستور والقوانين النافذة.. كما أن لمنظمات المجتمع المدني وأجهزة الرقابة والقنوات الخاصة دورها الحيوي، وكذلك الحال بالنسبة للمواطن وقبله القيادي في السلطة والمعارضة على حد سواء، كي لا يصبح الفساد ثقافة مجتمعية.

الفساد منتشر في الدول المتقدمة، وأجزم بأنه فساد مؤسسي منظم.. ولعل الدول المتخلفة أقل شأناً، لكن فسادها يمثل خطورة أكبر لا تتحمله مؤسساتها الاقتصادية والإدارية الهشة، ذات الهيكلية الضعيفة والتجربة الديمقراطية الناشئة.. في بلادنا توجد القوانين لكنها في الغالب غير مفعّلة، وتوجد المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، لكنها مازالت تحبو.

الأحزاب السياسية، وبخاصة المعارضة تتغنى بالديمقراطية والتعددية، وبداخل تكويناتها لا تمارس الأبجدية الديمقراطية تدّعي مطالبتها بالمواطنة المتساوية والحقوق المشروعة، بينما المنتسبون لها في القواعد لا تكفل قياداتها أبسط حقوقها المكتسبة ومنها الحزبية.

الوحدات الاقتصادية والخدمية وبعض الوزارات تعاني من ضعف في هيكليتها وتدهور في مستويات أدائها، واختراق لقوانينها ونظمها ولوائحها وعدم المصداقية في تقاريرها، كما تضلل الحكومة في أدائها الإداري، وتستهدف إصدار لوائح لا تتفق مع القوانين النافذة لصالح أقارب وعقارب وترضيات ووسائط لمصالح شخصية..

هاتان القضيتان نكتفي بهما في هذه التناولة وأقصد فيما يتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي للحديث في وريقات قادمة بالتفصيل، وفي ضوء الممارسات والثبوتيات لنوالي بعدها أوجه الفساد الاخرى.. والله المعين حتى لا نقول: وأية هذا الزمان الفساد بدلاً عن «الصحف».. مع الاعتراف بوجود مؤسسات اقتصادية وخدمية ناجحة مازالت بعيدة عن الفساد.. وكذلك تنظيمات سياسية ومنظمات جماهيرية وجمعيات خيرية نظيفة اليد مع اختلاف النسب.□

حكاوي الحروف

اقبال علي عبدالله

المشترك.. انكشف المستور!!

■ كل من يقرأ الصحف التابعة لبعض أحزاب العجنة الغريبة المعروفة باسم «اللقاء المشترك» خاصة حزبي «التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني» وكذلك كل من يتصفح المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية «الانترنت» التابعة علانية أو تحت الحزام لأحزاب «المشترك» أقول إن كل من يقرأ أو يتصفح هذه الصحف وتلك المواقع سيدرك أن أحزاب «المشترك» وصلت الى قمة الافلاس السياسي والغباء الذي يحاول من خلاله هذا الخطاب الاعلامي الاسود تعميمه على الضحايا من أبناء شعبنا الذين يقرأون ويتصفحون الخطاب الاعلامي للمشترك.

ومن الملاحظ ان هذا الخطاب ومنذ الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٦م قد أصيب بالهستيريا مما جعله يعتمد في مخاطبة الرأي العام على أسلوب الكذب في كل ما يقوله، الى جانب استخدام أساليب قذرة تعتمد على خلق الفتن وإثارة البلبلة وبث السموم الهادفة الى تهييج الشارع ضد النظام والقانون والدستور تحت دعاوى معارضة النظام السياسي المتمثل في الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام ، وهي دعاوى انكشفت على حقيقتها في العديد من المشاهد التي شاهدناها منذ قرابة العامين.. مشاهد الفوضى والتخريب والنهب لممتلكات المواطنين والممتلكات العامة التي جرت في بعض مديريات المحافظات الجنوبية وذلك تحت تأثير هذا الخطاب الاعلامي الأسود الذي استغل المناخ الديمقراطي الذي انتهجته بلادنا كنتيجة ملازمة للوحدة المباركة التي تحققت في مايو ١٩٩٠م، وهي الديمقراطية التي استغلها هؤلاء المرضى السياسيون في بث سمومهم عبر سوء استغلال حرية الصحافة والرأي والرأي الآخر.

مما سبق ذكره فإننا نقول كما يقول المثل المعروف «حبل الكذب قصير ،و إن طال حبله لف على رقبة صاحبه» بمعنى أن أساليب الكذب وتضليل الرأي العام وتزييف الحقائق التي هي ماثلة في الواقع الملموس من إنجازات تنموية واقتصادية وخدمية وثقافية واجتماعية تحققت بفضل الوحدة المباركة.

نقول إن كل ذلك لن يزيد احزاب المشترك الا المزيد من العزلة عن الشعب.. لأن شعبنا بكل فئاته وانتماءاته السياسية والفكرية يدرك جيداً التاريخ الاسود لأحزاب المشترك وهو تاريخ سواء في شمال او جنوب الوطن.

من هنا فإن ما أصدره مؤخراً مؤتمرنا الرائد المؤتمر الشعبي العام من كتيب تحت عنوان «هذا بيان للناس» ونشرته صحيفة «الميثاق» مؤخراً، قد كشف المستور وبين لكل أبناء شعبنا زيف وإدعاءات احزاب المشترك بشأن الحوار مع المؤتمر الشعبي العام وكذلك حقيقة قرار المشترك بوقف الحوار تحت ذرائع قرأها الجميع في «هذا بيان للناس» وهي ذرائع تؤكد أن قيادة هذه الاحزاب المتلونة لا تعمل بإرادة وطنية تضع مصلحة الوطن فوق مصالحها الخاصة بل إنها تنفذ ما يملى عليها وفق أجندة محسوبة من الخارج وهي أجندة هدفها تمزيق الوطن من خلال إعاقة عملية التنمية وجر الشعب الى فتنة طائفية وخلق بؤر توتر هنا وهناك تستنزف ثروات الوطن.. وهو أمر صار مكشوفاً للجميع من خلال السموم التي يبثها الخطاب الاعلامي لـ«المشترك».

ودون الخوض في مزيد من التفاصيل فإننا نؤكد أن لدينا القدرة على مواجهة هذا الخطاب بالحقائق التي تعري وتكشف خطوط المؤامرة على الوطن ووحدته قبل أحزاب المشترك وكفى.□

الميثاق
نائبا مدير التحرير
w¨c*¨ wu¨b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ¨d/¨ ¨U bL
w dA¨ LL ¨ou
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال
ù NF¨
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام
مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧